



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دخلت البلاد في مرحلة العدّ العكسي للانتخابات النيابية المقرّرة في شهر أيار من العام المقبل، وبدأت صياغة تحالفات القوى السياسية استعداداً لها، من دون أن يعني هذا الأمر تبلور تلك التحالفات التي ما زالت في فترة إرهاباتها.

في هذه الأثناء، ترسّخت معادلة النأي بالنفس التي تمّ التوصل إليها في الحكومة وخاصة بين حزب الله وتيار المستقبل (رئيس الحكومة سعد الحريري تحديداً).

وقد ترسّخت هذه المعادلة بعد أن خضعت لامتحانين في الفترة الماضية، من دون أن يؤدي ذلك إلى اهتزازها وإن كان أدى إلى سجالٍ داخليٍّ، لم يتحوّل إلى خرقٍ للمعادلة بل إلى إثبات متانة التسوية التي حصلت.

تمثّل الامتحان الأول في الجولة التي قام بها الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق في الحشد الشعبي العراقي الشيخ قيس الخزعلي، في الجنوب، والتي جاءت في الفترة نفسها التي أعلن فيها الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، وما رافق ذلك من مواقف احتجاجيّة ومسيرات مندّدة في دول عربية عدّة، وأهمّها في فلسطين، وهي الفترة التي شهدت تقدّماً واضحاً لـ"محور المقاومة"، كان أبرزه في العراق الذي أعلن الانتصار على تنظيم داعش، ناهيك عن اليمن أو ما يجري في سوريا من شبه حسم عسكري لهذا المحور.

استقرّت هذه الزيارة بعض المكونات اللبنانية المخاصمة لحزب الله، وذلك بعد أيام فقط على التسوية التي خرج بها مجلس الوزراء والتي أكّدت على أنّ الحكومة بمكوناتها كافة تتمسك بالنأي بالنفس، وهو إخراج تمّ اللجوء إليه لحفظ ماء وجه الحريري الذي يعلم تماماً أنّه إخراج صوري لعب على كلمات البيان الوزاري من دون أي مضمون حقيقي على الأرض.

ويعتبر تيار المستقبل، بمختلف مكوّناته، من معتدلين وصقور، أنّ جولة الخزعلي تشكّل رسالة إيرانية، لا بل إنّها رسالة موجّهة من قبل الحرس الثوري الإيراني تحديداً، وهو يريد إبلاغ من يعينهم الأمر أنّه المتحكّم الأهم في مصير المنطقة، وبأنّ لا أهمية للحكومة اللبنانية.

وقد اعتبر الحريري أنّ هذه الرسالة الإيرانية ذات اتجاهات عدّة، منها في اتجاه المجتمع الدولي ومجموعة دعم لبنان التي قدّمت دعمها الكامل للحريري في مؤتمر باريس، في ظل وعود كبيرة على صُعد سياسية واقتصادية عدّة تهمّ اللبنانيين، ومنها إلى الدول العربية التي اجتمعت في القاهرة لتُدين التدخّلات الإيرانية في المنطقة، إضافةً إلى الخليج ودول مجلس التعاون وخاصة السعودية. كما بعثت رسائل في عدم الاعتراف بقرارات دولية كال ١٧٠١ وال ١٥٥٩، وهذان قراران يتمسك الحريري بهما، لا بل إنّه بذل محاولات في السابق لتطويع القرار الأول ليشمل كل الحدود اللبنانية مع سوريا، وذلك في عزّ الأزمة السورية وفي وقتٍ كان محور المقاومة يمرّ في فترةٍ دقيقة.

ويرى الحريري أنّ جولة الخزعلي هدفت إلى المزايدة فقط، في ظلّ الاحتجاجات العربية على القرار الأميركي، بينما لا يهدف المحور إلى التحرّش بإسرائيل عبر الحدود، وطبعاً لا نية للحرب معها. ويقول قيادي مستقبلي أنّ الزيارة تُعتبر جزءاً من مشروع إيراني لإعادة تركيب هذه المنطقة من جديد، على أساس هيمنة سياسيّة ومذهبيّة في وجه العرب.

ويشير إلى أنّ الحريري لم يتمكّن من لجم موقفه، ولجأ إلى بيانٍ شديد اللهجة، اعتبر فيه أنّ الفيديو الذي تمّ عرضه للخزعلي وتمّ تصويره، "يشكّل مخالفة موصوفة للقوانين اللبنانية، ما استدعى اتصالات مع القيادات العسكرية والأمنية المعنيّة لإجراء التحقيقات اللازمة واتّخاذ الإجراءات التي تحول دون قيام أي جهة أو شخص بأيّة أنشطة ذات طابع عسكري على الأراضي اللبنانية، ومن دون حصول أعمال غير شرعيّة على صورة ما جاء في الفيديو، ومنع الشخص المذكور من دخول لبنان".

لم يردّ حزب الله على البيان، وسحب فتيل المواجهة، واعتبر الحريري أنّ الأمر لا يحتاج إلى المزيد من الهجوم على أساس أن لا يتكرّر مستقبلاً. ويشير متابعون إلى أنّ الحريري يخشى على التسوية الداخليّة وعلى الاستقرار الداخلي في ظلّ مزايدات على رئيس الحكومة لم تتوقّف، منذ إعلان التسوية التي جاءت به رئيساً للحكومة العام الماضي، وصولاً إلى التسوية الجديدة التي أعادته عن استقالته، والتي زيد عليه فيها البعض كونها لم تفعل سوى إضفاء المزيد من الشرعيّة على حزب الله.

في المقابل، يمكن القول أنّ زيارة الخزعلي، وإن كانت في لباسه العسكري، مبرّرة، كونها لشخصية عربية، ولأرض عربية، وجاءت للتضامن مع الشعوب الإسلامية وإظهار الدعم للقدس. وهي زيارة لا يجب أن تكون محرّمة على أيّ كان، طالما لم تؤدّ إلى توتير الوضع.

ويشير البعض إلى أنّه كان على حزب الله توضيح الزيارة، عبر أيّة وسيلة، قطعاً للألسنة المهاجمة. بينما يقول البعض الآخر، وهي وجهة نظر غالبية في قوى ٨ آذار، أنّ الحزب غير معني بالتوضيح ولم يشأ فتح سجلات قد تعطي منافسيه أيّاً من المبررات أو المسوّغات لمعاودة الهجوم عليه.

ويجدر القول هنا أن بيان النأي بالنفس الحكومي لا ينأى عن الصراع العربي الإسرائيلي، وهو أحد أبرز الشروط التي تمّ التوافق عليها لتجاوز العراقيل التي واجهت صدور البيان.

ومن المفيد التذكير بأحد خطابات الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله الذي قال فيه أنّ الجبهة ستفتح لآلاف المقاومين من شتّى أنحاء العالم، إذا نشبت الحرب ولا داعي لتوفير ضمانات وتطمين إسرائيل.

وإذا كان الحريري وحزب الله قد تجاوزا القطوع الأول في مسألة النأي بالنفس، فإنّ الاحداث الإقليمية قد عادت لترخي بظلالها على العلاقة بين الطرفين.

وكان اللغم الثاني الذي كاد يفجّر النأي بالنفس هو ما استجدّ على خط الحرب السعودية في اليمن والذي طرأ عليه تطوّر هام عبر الصاروخ اليمني الثاني على الرياض.

في المرة الأولى، استقال الحريري من الحكومة وكادت تنفجّر أزمة كبيرة مع حزب الله لولا تراجع السعودية إثر الضغط الدولي عليها.

هذه المرّة، اهتزت العلاقة من جديد بفعل الموقف الصادر عن الحريري وتيار المستقبل حيال الصاروخ اليمني الذي تعرّضت له الرياض، والذي يمكن تصنيفه بكونه الخرق الأكبر والأخطر للنأي بالنفس منذ التفاهم عليه.

ووصف الحريري إطلاق الصاروخ اليمني بـ"الاعتداء"، وقال "إن تكرار استهداف الأراضي السعودية بالاعتداءات الصاروخية من الأراضي اليمنية، لا يهدد أمن المملكة وسلامة شعبها فحسب، وإنّما يعرّض المنطقة لمخاطر جسيمة ويفاقم حالات الانقسام والنزاع القائمة". كما ترأس اجتماع كتلة المستقبل التي أدانت

"إقدام الميليشيات الحوثية على إطلاق صاروخ باليستي من الأراضي اليمنية باتجاه الرياض"، معتبرةً "أن هذا العمل العدواني هو انتهاك صارخ للقوانين الدولية والمواثيق العربية".

لكن من الممكن القول أن الحريري أخطأ كونه لم يرجع إلى الحكومة في موقفه الذي من المفترض ألاّ يمثّل نفسه عبره، ويتفرد باتخاذ موقف إقليمي من هذا النوع والانحياز إلى جانب دولة ضد دولة أخرى، علماً أنّه تعهّد في الماضي أنه سيراقب التزام الأطراف النأي بالنفس وأنّ من يخرقه ستكون مشكلته معه.

ويجب القول أنّ الحريري قد تجاهل الانقسام الداخلي حول الموضوع اليمني الذي يُعتبر اعتداءً سعودياً على سيادة اليمن في ظلّ مجازر متقلّبة لقيت انتقادات حتى من المجتمع الدولي. ولم يلتفت الحريري إلى مراعاة السيد نصر الله له وعدم لجوئه إلى التصعيد، فقام بدعوة ناقصة كادت تؤدّي إلى توتر الأجواء. وهو الذي لطالما انتقد حزب الله على خطابه العدائي للسعودية وتضامنه مع الشعب اليمني مصنفاً ذلك بكونه زجاً للبنان في الصراع الإقليمي!

من هنا، يمكن القول أنّها الكبوة الثانية التي تواجه العلاقة بين حزب الله والحريري. ولكن كيف يقارب تيار المستقبل هجومه هذا ويبرّره؟

يقول قياديون في التيار أن الحريري قد جرى "حشره في الزاوية من جديد"، وخاصةً في ظلّ المزاييدات التي يتعرّض لها، ليس فقط خارج الأسوار المستقبلية، بل داخلها أيضاً. إذ ثمة في التيار من ليس مؤمناً بمسألة النأي بالنفس ولا بالتسوية نفسها، لكونها عزّزت من شرعية حكم حزب الله، كما يقولون.

إذ ينتظر هؤلاء أي زلّة للحريري للتسلّل إلى صدارة المشهد ونعي التسوية. وكان لزاماً على رئيس الحكومة الرد، ذلك أنّ سكوته سيضرّ به في علاقته مع السعودية وسيدفع بالمزيد إلى استثمار هذا الموقف.

وعُلم أنّ رئيس الحكومة تدخل شخصياً لصياغة بيان كتلته الذي لم يكن يلحظ إدانة "العدوان الحوثي" على السعودية، وأصرّ على إيراد إدانة "إقدام الميليشيات الحوثية على إطلاق صاروخ باليستي من الأراضي اليمنية باتجاه الرياض، والذي تمكّنت الدفاعات الجوية السعودية من اعتراضه قبل بلوغه هدفه في إصابة التجمّعات المدنية الآمنة". وأشار البيان إلى أنّ "هذا العمل العدواني انتهاك صارخ للقوانين الدولية والمواثيق العربية".

يقول المقرّبون من زعيم المستقبل أنّ الحزب في طور التملّص من أيّة قيود وضعتها التسوية، في سبيل العودة إلى مرحلة ما قبل استقالة الحريري.

ويذهب بعض "صقور" التيار إلى الرهان على المطبّات المُنتظرة في وجه تسوية "غير منطقية" لجأ إليها الحريري مع حزب الله، حتى "امتلاء الكأس" عن آخرها وانهايار التسوية. ويقول هؤلاء أنّه ليس ثمة أي دليل على نأي الحزب بنفسه حتى لو أعلن ذلك، ويسألون: "ماذا عن مشاركات الحزب عسكرياً في العراق واليمن، فضلاً عن سوريا؟".

وتزيد تطورات المنطقة من حرج المستقبل، في ظلّ إصراره على تصنيف الاتفاق مع الحزب بـ"اتفاق الضرورة" الذي لا مناص منه.

وينتظر الحريري معالجة هذا المطبّ الجديد عبر الحكومة ورئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وقد باتت الكرة في ملعبهما، في الوقت الذي يتمسك فيه بالتسوية، برغم أن مواقف الحزب بشأن اليمن سبقت إعلان الحريري تضامنه مع السعودية وإدانته الاعتداء عليها، كما يقول أنصار زعيم المستقبل.

### خيارات الحريري

يبدو أنّ اهتمام الحريري ينصبّ على صياغة تحالفات تحميه في انتظار استحقاق الانتخابات النيابية. لكن من الملاحظ أنّ زعيم المستقبل يعطي أهمية أقل على صعيد مراعاة الوضع السني الداخلي، لكن في هذا الأمر بعض المجازفة.

لا اتفاق على الإطلاق حتى الآن مع الطرف الوصيف على الساحة السنيّة من حيث الشعبيّة وهو الجماعة الإسلامية. وتتنكر الحركة بمرارة إخفاقها مع الحريري في ترشيحات العام ٢٠٠٩ حين وُعدت بأربعة ترشيحات قبل أن يقتصر الأمر على مرشّحٍ وحيدٍ في بيروت هو عماد الحوت.

اليوم، تتسلّح الجماعة بقانون الانتخابات وبتراجع شعبية الحريري معتبرة أنّ استقالته وعودته، وإن كانت إفادته شعبياً إلا أنّها لم تحلّ له مشكلته. وهو لذلك لن يتمكّن في كل الأحوال من الظفر بالعدد نفسه من

المقاعد كما في العام ٢٠٠٩. لا بل إنّه قد يخسر ربع إلى ثلث مقاعده النيابية، حسب التقديرات، خاصة وأنّ حالة التعاطف لن تستمر حتى موعد الانتخابات التي تبعد عنّا أكثر من أربعة أشهر.

الأمر نفسه ينطبق على الرئيس نجيب ميقاتي الذي يقارب المسألة من كونه يعتبر نذراً للحريري لا بل متفوقاً عليه في عاصمة الشمال طرابلس وبعض مناطق الشمال.

لكن ثمة تساؤلات عديدة حول طبيعة الموقف السعودي، إذ إنّ زعيم المستقبل قد يواجه تحالفاً بين ميقاتي والوزير السابق أشرف ريفي، إذا ما قرّرت السعودية أن تكون في موقع المعارض للمستقبل في الإنتخابات، والسعي إلى تحجيم كتلته النيابية.

في هذه الحالة، لن يكون الإستحقاق الإنتخابي سهلاً على الحريري، خاصّة في ظلّ غياب الخطاب السياسي القادر على شدّ عصب الشارع السنيّ من جهة، وغياب خطاب المال السياسي الذي يؤدّي دوراً في هذا الإستحقاق.

وكان لافتاً أنّ الحريري كان السباق للإعلان عن فحوى برنامجه الانتخابي، وإن كان في شكل غير رسمي، حين قال أنّ الاستحقاق النيابي سيكون بين خطّين، "من يريد الاستقرار والأمن والاقتصاد ومن يريد فقط الصراخ والمزايدة على سعد الحريري لتحصيل مكاسب بعيدة المنال". علماً أنّه في العام ٢٠٠٩ كان التركيز على ملف سلاح حزب الله.

يشير أحد المحلّلين إلى أن أمام الحريري خيارين على المستوى السياسي، الأول يقضي بالتمسك بالتفاهات التي أبرمها مع القوى الشريكة له في السلطة، ما يضمن له العودة إلى رئاسة الحكومة بعد الإنتخابات النيابية حتى لو خسر فيها عدداً لا يُستهان به من المقاعد، والثاني هو العودة إلى أداء لعبة الشارع مع ما قد تتركه من تداعيات على مستوى التفاهات السياسية.

على أنّه من المرجّح أن يتوجّه الحريري إلى اعتماد الخيار الأول، خاصة إذا ما استمر الموقف السعودي على ما هو اليوم، أي في حالة مُهادنة مكتومة لحزب الله الذي لم ينفذ التصعيد السعودي معه.



بالنسبة إلى القوى على الساحة السنيّة المواجهة للحريري والمقرّبة من حزب الله، لا يزال رئيس الحكومة رافضاً إقامة أي حلف مع الوزير السابق عبد الرحيم مراد، لكن الإشارات الإيجابية التي أرسلها الأخير في اتجاه رئيس الحكومة، قد تؤدّي فعلها، وإن في شكلٍ مستتر، قبيل إجراء الانتخابات بوقتٍ قصير. في حين أنّه من المُستبعد حصول هذا الأمر مع النائب السابق أسامة سعد ناهيك عن قوى إسلامية متواجدة في طرابلس كحركة الشيخ بلال شعبان على سبيل المثال لا الحصر. من هنا، لا يزال، حتى اللحظة، عقد تحالف مع القوى السنيّة في ٨ آذار مُستبعداً.

ويمهّد الحريري لقيام تحالف سياسي عريض، مع التيار الوطني الحر، وإن لن يكونا على لوائح موحّدة في المناطق كافة. وقد يضمّ التحالف العريض إلى القطبين المسيحي والسني، الثنائي الشيعي والقوة الدرزية الأبرز المُمثّلة بالنائب وليد جنبلاط، وإن كان ذلك قد لا يُعلن بشكلٍ رسمي، حفاظاً على ماء وجه الحريري، إلاّ أنّه سيكون أمراً واقعاً مع إمكانية تولّي الوزير جبران باسيل بتفويض من الرئيس ميشال عون، التنسيق بين حليفه.

وهذا الأمر سيعني عزل القوات اللبنانية وغيرها من أخصام الحريري الذين سيكون عليهم بلورة مشروعهم الانتخابي الذي لا شكّ سيتمسك أكثر من أيّ وقتٍ مضى بتحييد لبنان عن الصراعات الخارجية من خلال تصويبه على تدخّلات حزب الله في شؤون الدول العربية، وانتقاده لاستسلام المستقبل للمحور الإيراني وإظهار الحريري كالخانع أمام الحزب. وقد ينضمّ حزب الكتائب إلى هذا التحالف.

### القوات.. الحريري.. عون

في هذه الأثناء، يبدو أنّ ثمة فجوة في العلاقة بين الحريري والقوات على خلفيّة موقف الأخيرة من استقالة رئيس الحكومة الذي اعتبرها طعنة في الظهر عبر رهانها على انتهائه سياسياً.

حزب القوات، الذي يعتبر نفسه عراب العهد والذي وقف وراء وصول عون إلى رئاسة الجمهورية، كما يقول القوّاتيون، يبدو اليوم في موقف الدفاع، فبعد تصدّيه لمهمّة إحداث شرخ بين عون وحزب الله، ها هو اليوم يحاول جاهداً ترميم علاقته مع المستقبل.

حاولت القوات في بادئ الأمر، حسب البعض، إظهار نفسها كونها غير معنيّة بما سُرّب إليها عن انزعاج الحريري، محاولةً بثّتي الوسائل والطرق أن تُثبِت أنّ علاقتها مع الرجل على أفضل ما يرام، أو في أسوأ الأحوال، أنّها تمرّ بفترة غيمة صيف ناجمة عن سوء تفاهم، ستنتهي مفاعيله سريعاً من دون أن تترك أي أثر على التحالف الاستراتيجي ما بين الجانبين.

لكن ما زاد من انزعاج مسؤولي القوات، الكلام الذي أعلنه الحريري عن "البحصّة" التي "سيبّقها"، وما ذكره عن أحزاب سياسية طعنته في الظهر، إذ قال: "هناك أحزاب سياسية حاولت أن تجد مكاناً لها في الأزمة من خلال الطعن بالظهر وأنا سأتعامل مع هذه الحالات كلاً على حدة"، إضافةً إلى تصريحات مباشرة من المقرّبين منه. وما زاد من الفجوة بين الجانبين عدم حصول اللقاء المنتظر بين الحريري وجعجع، في مقابل لقاءات عقدها الحريري مع قادة كثيرين في المحور الآخر، ومنهم رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية.

ويدافع القوّاتيون عن أنفسهم باعتبارهم الطرف الوحيد عملياً الذي وقف إلى جانب الحريري عبر تأييد مضمون استقالته التي قادت إلى الاجتماع الاستثنائي للحكومة والالتزام الفعلي بسياسة النأي بالنفس.

وقد أرجى الحريري "بقّ البحصّة" التي كان من شأنها أن تقلب الأوضاع مع القوات، وقد يكون هذا التأجيل مفيداً في علاقته المستقبلية مع القوات وإن كانت لن تعود كما كانت، في المدى المنظور على أقل تقدير، وسيكون من شأنها إعلان الطلاق قبل أشهر قليلة من الانتخابات، وستكرّس بذلك ما يتمّ التداول به عن التحالف الخماسي فيها.

ويقول متابع للعلاقة بين مكونات قوى ما كان يُعرف بـ ١٤ آذار، أنّ القوات إنتهجت سياسة هجومية تجاه الحريري بضوء أخضر سعودي، والأمر يتعزّز يوماً بعد آخر، عبر موقف قواي مؤداه الرغبة في تحسين العلاقة مع الحريري ولكن من دون استجداء هذا الأمر.

ويقول مراقبون أنّ زعيم المستقبل لم يظهر أي رغبة في إعادة العلاقة مع زعيم القوات سمير ججع إلى سابق عهدها، بالرغم من الرسائل الإعتراضية التي أرسلتها القوات، التي يبدو ان علاقتها مع التيار الوطني الحر تشهد هي الاخرى بعض التذبذب نتيجة ما تقول انه اختزال للموقف على الساحة المسيحية اضافة الى التقارب الكبير بين عون وحزب الله.

والواقع أنّ ثمة تخبّطاً يعيشه ججع في كيفية مقاربة العلاقة مع الحريري بعد عودته عن الاستقالة، ولا يُخفى انزعاجه ممّا آلت إليه العلاقة اليوم.

ويقول البعض أن تطور هذه العلاقة مرتبط بالعديد من العوامل، أبرزها ما سيقرّه الحريري نفسه، على مستوى تحالفاته المحلية والإقليمية، بالرغم من أنه يظهر حماسة لتعزيز تفاهمه مع عون في شكل خاص.

يحرص ججع على الحفاظ على خط الرجعة في تعامله مع ما يصدر عن الحريري الذي لا يبدو مستعجلاً لتحديد لقاء مع الأول، ما يطرح العديد من علامات الإستفهام، ويعزّز هواجس القوات ممّا يُحكي عن تحالف كبير بين عون والحريري. هذا مع العلم أن البعض يشير إلى أنّ رئيس الجمهورية يعتبر موقف ججع من استقالة الحريري موجّهاً ضده هو أيضاً لا إلى رئيس الحكومة فقط. ويلفت مراقبون لموقف القوات النظر إلى أن ججع يعلم تماماً أن لا عودة إلى الفترة الذهبية في العلاقة بين القوات والتيار الوطني الحر، خاصة وأن القانون الإنتخابي الحالي لا يشجّع على ذلك، وسيترك هامشاً للتحرك لكل فريق.

من هنا، لا تبدو القوات في وارد إبداء أي تنازل تجاه عون الذي تتّهمه أوساط قواتية، منها من لم تكن راضية عن تفاهم معراب أساساً، بأنه لا يضيع لحظة في سبيل التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة. ويعتبر هؤلاء أنّ عون يريد منذ اليوم إضعاف باقي القوى على الساحة المسيحية، من الكتائب إلى تيار المردة وصولاً إلى القوات، ويراهن في المقابل على تعزيز علاقته مع كلّ من تيار المستقبل وجنبلاط، بالإضافة إلى الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل.

لكن الأوساط تقول أن هذه السياسة لن تفيد في احتكار الساحة المسيحية، إذ إن ثمة تحضيراً لتكتّل مسيحي قوامه من المتضررين من محاولات العزل تلك والناقمين على التحالف مع حزب الله وبقايا اليمين المسيحي، في سبيل قلب الدفة على عون.

وتريد القوات إيصال رسالة هامة من وجهة نظرها "لمن يعنيه الأمر"، هي أنها ماضية في التحضير للانتخابات على طريقتها، بمعزل عن كل التحالفات التي ستبقى منفتحة عليها حتى اللحظة الأخيرة ولن تغلق أية أبواب في وجه الساعين إليها، لكنّها تريد القول أنّها ستخوض الاستحقاق، ولو بقيت وحيدة في نهاية المطاف.

ويقول مَطَّلَعون على موقف القوات أنّ طبيعة القانون الانتخابي الحالي القائم على النسبية مع الصوت التفضيلي لا تعطي التحالفات الأولوية، وأن في إمكان القوات خوض الاستحقاق بمفردها وتحقيق ما تقول أنه نتائج إيجابية، علماً أنّ الصوت التفضيلي لن يشكّل عقدة لها، كونها تعرف كيف تعمل على تقسيم هذه الأصوات بين محازبيها ومناصريها.

وعُلم في الساعات الأخيرة، أنّ أزمة الثقة التي تزداد عمقاً مع الوقت مع المستقبل، معطوفة على الكلام عن إخراج وزراء القوات من الحكومة، دفعت بالقوات إلى الدفاع عن موقفها بالتشديد على أنّ لا مَنَّة لأحد بتوزير حزبها كون الحكومة ليست ملكاً خاصاً لأحد، بل هي انعكاس للتمثيل النيابي الشعبي.

وذهب القوّاتيون إلى حدّ القول أنّه لا يشرفهم التواجد مع البعض في الحكومة الحالية، بينما يختارون هم توقيت انسحابهم منها.

إضافةً إلى ذلك، ذهب جعجع في تصعيد موقفه إلى حدّ التسريب أنّه غير متحمّس للقاء الحريري، وغير مستعدّ له خاصة وأنّه يعتبر أنّه قد "ظلم" لكونه تمّ تصويره بأنه تأمر على الحريري، الذي بات عليه هو البحث عن حلّ لهذه المعضلة التي لا علاقة لجعجع بها، وعندها يمكنه أن يعوّل على لقاء يجمع الطرفين.

من هنا، فإنّ لا مبادرة قريبة من القوات في اتجاه الحريري كما أنّ مسؤولي القوات ليسوا في وارد تقديم أية رسائل إيجابية بعد الآن باتجاه الحريري الذي بات عليه هو أن يجد حلاً للمشكلة، كما تقول الأوساط القوّاتيّة.

وعُلم في الساعات الأخيرة أنّ ثمة مساعٍ جدّية لإعادة وصل ما انقطع أو ترميمه على أقلّ تقدير، وهناك اتّصالات ناشطة لترطيب الأجواء، ويقول متابعون لمواقف القوات أنّ ثمة مواقف إيجابية على هذا الصعيد، من دون أية أوهام حول أي مدى زمني للتوصّل إلى كسر الجدار الذي يعلو مع الوقت بين الطرفين، ناهيك عن اللقاء بين الحريري وجعجع الذي لا يزال مُستبعداً في المدى المنظور.

أما على صعيد العلاقة مع عون، فإنّها أقلّ حدّة، لكن ما شابها منذ استقالة الحريري وموقف القوات منها سيكون عائناً أمام أيّة لقاءات قمة بين عون وجعجع، لا بل بين جعجع والوزير جبران باسيل. وسيكون العمل منصّباً من القواتيين على محاولة الحدّ من تراجع العلاقة والعمل على التخفيف من الخسائر الحاصلة.